الأمم المتحدة S/2007/50

مجلس الأمن

Distr.: General
1 February 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي

(عن الفترة من ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٠٤ (٢٠٠٦) الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والتمس من الأمين العام إطلاعه بانتظام على التطورات الميدانية وعلى تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي التقرير أهم التطورات في تيمور – ليشتي منذ التقرير المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/2006/628)، الذي لوحظ فيه أن الأزمة في هذا البلد أبعد ما تكون عن كونها قد حُلّت وأن العديد من العوامل الأساسية لهذه الأزمة لا يمكن أن تُعالج إلا على المدى الطويل. وإن التزام المجتمع الدولي على المدى الطويل في تيمور – ليشتي لا يزال أمراً حاسماً لتمكين عودة هذه الأمة الجديدة إلى السبيل المؤدي إلى الاستقرار والتنمية في جو حكم يتسم بالديمقراطية وقابلية المساءلة والاستجابة.

٢ – وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كانت البعثة تتكون من عنصر مدني قوامه ١٥٦ موظفاً دولياً (٥٢ امرأة)، و ٣٨٢ موظفاً وطنياً (٦٤ امرأة)، و ١ ٣١٣ ضابط شرطة (٧٩ امرأة)، وكذلك ٣٣ من ضباط الاتصال وضباط الأركان العسكريين (امرأة واحدة). ويقود البعثة ممثلي الخاص أتول كهاري، يساعده في ذلك نائبا الممثل الخاص: إيريك تان هوك غيم، لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون، و فين ريسكي – نيلسن، لدعم شؤون الحكم، والتنسيق الإنمائي والإنساني. وعمل فين ريسكي – نيلسن أيضاً كممثلي الخاص بالنيابة من ٢٢ أيلول/سبتمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وحتى ٢٢ أيلول/سبتمبر، واصل ممثلي الخاص السابق، سوكيهيرو هاسيغاوا، العمل كرئيس للبعثة. وتعمل البعثة كبعثة متكاملة تهدف إلى الجمع بين جهات منظومة الأمم المتحدة الفاعلة في مجالات حفظ السلام وبناء السلام والشؤون الإنسانية والإنمائية. وتتعاون البعثة أيضاً في تنفيذ مهامها

وتنسق مع كل الشركاء ذوي الصلة، بما فيهم المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة، فضلاً عن حكومة تيمور – ليشتي وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين.

ثانيا – التطورات السياسية منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦

ألف – دعم الحوار والمصالحة

٣ – على إثر ما كان ينظر إليه على أنه طريق مسدود على الصعيد السياسي الرفيع المستوى منذ أن بلغت الأزمة ذروتها عام ٢٠٠٦، اتخذت الزعامات الوطنية وجهات فاعلة أخرى خطوات نحو الحوار الوطني والمصالحة السياسية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، جرى، برعاية لجنة الحوار التي أنشأها الرئيس كي رالا زانانا غوسماو، تنظيم مناسبتين للحوار السياسي على مستوى متوسط، شاركت فيهما بشكل أساسي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، تلاهما حوار سياسي رفيع المستوى بمشاركة مسؤولين كبار في الدولة وزعماء أحزاب سياسية وقادة في القوات المسلحة والشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي. وكان الاجتماع العلني الذي طال انتظاره بين الرئيس غوسماو ورئيس الوزراء السابق ماري ألكاتيري في ٨ كانون الأول/ديسمبر، وهو الأول من نوعه منذ استقالة هذا الأخير، تطوراً مبشراً بالخير نحو إعادة علاقة تعاونية في تعزيز الأهداف الوطنية.

٤ – وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، جمع حفل تقليدي للسلام علناً بين الزعامات الوطنية، بمن فيها الرئيس غوسموا، ورئيس الوزراء خوسي راموس – هورتا، ورئيس البرلمان فرانسيسكو ”لو – أولو“ غوتيريس، ورئيس الوزراء السابق ألكاتيري. وشمل هذا الحفل اعترافاً علنياً بالمسؤولية الجماعية عن الأزمة من جانب الرئيس غوسماو باسم أجهزة سيادة الدولة الأربعة، وهي الرئاسة؛ والبرلمان؛ والحكومة؛ والسلطة القضائية. وأدلى ببيانات اعتذار مماثلة قائد القوات المسلحة في تيمور – ليشتي والقائد العام السابق للشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي باسم مؤسستي الأمن الوطني لكل منهما.

٥ – ومن شأن هذه الاجتماعات، متبوعة بإجراءات تعاونية محددة، أن تكون بداية لعملية تهدف إلى تجاوز الطريق السياسي المسدود. وعلاوة على ذلك، وعلى إثر اجتماعات خاصة ميسرة من الرئيس، يمكن أيضا لحالات الاستعراض العلني لنية المصالحة بين قادة وضباط دائرتي الأمن والدفاع الوطنيتين أن تشكل خطوة أخرى نحو استعادة ثقة الجمهور في الأجهزة الأمنية الوطنية، وكذلك نحو علاقة عمل قائمة على الاحترام المتبادل بين دائرتي الأمن والدفاع الوطنيتين اللتين جرى تشكيلهما من جديد وإصلاحهما. ومن أول المظاهر العلنية لعلاقة العمل هذه التعاون العملي بين جنود غير مسلحين وضباط شرطة تم التحقق

من خلفياتهم في تقديم المساعدة لإعادة إدماج الأشخاص المشردين داخلياً في المجتمع المحلي في ديلي.

٦ - وبالتزامن مع هذه الأنشطة الرفيعة المستوى، أُحرز تقدم في الحوار الجاري على الصعيد المجتمعي في إطار برنامج ''سيمو - مالو'' (''تبادل الاستقبال'') بقيادة الحكومة ولجنة الحوار التي أنشأها الرئيس. وكان الهدف من هذه الأنشطة القائمة على المشاركة المجتمعية، والتي اضطلع بها أساساً في ديلي، هو تيسير إعادة إدماج الأشخاص المشردين داخلياً ومعالجة التفتت المجتمعي الذي تلا العنف بين الشرق والغرب والاقتتال بين العصابات في مختلف الضواحي، خاصة حول مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً. وحظيت هذه الأنشطة بدعم البعثة ووكالات الأمم المتحدة، مع قيام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وقوات الأمن الدولية التي نشرتها في تيمور - ليشتي أستراليا ونيوزيلندا استجابة لطلبات الحكومة (''قوات الأمن الدولية''). وساهمت هذه العمليات بقيادة التيموريين في انخفاض حالات العنف بين قطاعات بعض مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً وعصابات الضواحي المجاورة.

٧ - واستخدم ممثلي الخاص وقيادة البعثة المساعي الحميدة السياسية مع قادة تيمور - ليشتي لدعم الحوار الناشئ بين الزعماء السياسيين، وقوات الأمن والدفاع الوطنية، والأحزاب السياسية وجهات فاعلة أخرى ذات صلة، وضمن كل من هذه الجهات. فبالإضافة إلى حضور الاجتماعات والمناسبات ذات الصلة، نسقت هذه الجهات مع جهات أخرى تدعم جهود المصالحة الوطنية، خاصة المبعوث الخاص لحكومة النرويج وممثلي نادي مدريد. وركزت البعثة في مساعيها الحميدة على جمع المؤسسة السياسية استعدادا لتقديم ومتابعة تقرير لجنة التحقيق المستقلة الخاصة (انظر الفقرة ١٨ أدناه)، وكذلك على سد الفجوات بين الأطراف المختلفة فيما يتعلق بالشؤون الأمنية والمسائل الانتخابية. ولضمان الاتصال والتنسيق بانتظام على أعلى المستويات بين الرئيس والحكومة والبرلمان والبعثة بشأن كل المجالات المتصلة بولاية البعثة، أُنشئت لجنة معنية بالتنسيق الرفيع المستوى. وأول اجتماعاتها المقرر عقدها بانتظام كل أسبوعين انعقد في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛ وتقرر عقد الاجتماع الثاني في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

٨ - ورغم الجهود المبذولة نحو المصالحة الوطنية والتلاحم المجتمعي، لا تزال تيمور - ليشتي تواجه العديد من التحديات في محاولة توطيد السلام داخل البلد، وهي تحديات قد يزيد عددها في الأشهر المقبلة فيما تستعد للانتخابات الوطنية الأولى منذ إعادة الاستقلال في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وكانت لا تزال هناك أصوات منتشرة على نطاق واسع بين العديد

من القطاعات السكانية تدعو إلى المساءلة السياسية والعدالة بشأن أحداث نيسان/أبريل – أيار/مايو ٢٠٠٦، وقد تكتسي أهمية متزايدة خلال الحملة الانتخابية. ويُنظر بحق إلى العدالة على أنها شرط مسبق أساسي للمصالحة الوطنية المستدامة.

٩ - ولا تزال شكاوى ''مقدمي العريضة'' من القوات المسلحة التيمورية المسرحين (انظر S/2006/628، الفقرة ٣)، التي تسببت في الأزمة الأمنية والسياسية في نيسان/أبريل – أيار/مايو، دون حل. وبقي معظم الجنود المسرحين الـ ٥٩٤ في قراهم الأصلية، ومعظمها في المنطقة الغربية، وواصلت الحكومة برنامج المعونة المالية لفرادى الجنود. وواصلت دراسة المسألة ''لجنة الأعيان''، المنشأة في أيار/مايو ٢٠٠٦ والمكونة من عشرة أعضاء معينين من الأجهزة السيادية والكنيسة والمجتمع المدني للنظر في ادعاءات مقدمي العريضة بشأن التمييز والمعاملة غير العادلة.

١٠ - ثم إن المجموعة المسلحة التي يقودها الفار من وجه العدالة قائد الشرطة العسكرية لقوات الدفاع الوطنية التيمورية الميجور ألفريدو رينادو الذي هرب في ٣٠ آب/أغسطس من سجن بيكورا ومعه ٥٦ شخصا آخرين، لا تزال تثير القلق، لا لأنها مثال حي على تفشي الشعور بأن هناك من لا يطاله العقاب، بل وكذلك لأن هذه المسألة ربما تستخدم لأغراض سياسية في الحملة الانتخابية. واتخذت قيادة قوات الدفاع خطوات باسم الحكومة للدخول في حوار مع الميجور رينادو لإرجاع أفراد المجموعة إلى الثكنة للحد من احتمال اندلاع مشاكل أمنية، وإفساح المجال للعدالة لتأخذ مجراها. وعقد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر اجتماع أول بين قائد قوات الدفاع، البريغيدير جنرال تاوير مانات رواك، والميجور رينادو. وبطلب من الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس البرلمان في أعقاب الاجتماع التنسيقي الرفيع المستوى الذي عقد في ١٠ كانون الأول/يناير ٢٠٠٧، شُكِّل وفد ثلاثي للحوار مع الميجور رينادو. والتقى الوفد، المؤلف من ممثلين عن الحكومة، والرئيس، والبرلمان، ومكتب المدعي العام، وقوات الدفاع الوطنية التيمورية، إلى جانب نائب ممثلي الخاص تان وممثلين عن قوات الأمن الدولية، مرتين مع الميجور رينادو بهدف إقناعه بالخضوع للإجراءات القضائية. وهناك ترتيبات جارية لمواصلة هذا الحوار. ولا بد في الأخير من عودة جميع الفارين الـ ٥٥ الباقين الذين هربوا من سجن بيكورا (انظر الفقرة ٣٠ أدناه)، بمن فيهم الميجور رينادو ليتسنى للعدالة أن تأخذ مجراها.

١١ - ويتواصل تعزيز العلاقات الودية بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا. ففي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، قام الرئيس غوسماو بزيارة رسمية إلى إندونيسيا حيث تحادث مع الرئيس الإندونيسي يودويونو وسائر القادة الحكوميين بشأن سبل تعزيز التعاون في منطقة الحدود،

وزيادة الاستثمار التجاري لإندونيسيا في تيمور – ليشتي. وقد ظلت الحالة في منطقة الحدود بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا هادئة نسبيا بالرغم من حالات تهريب الحيوانات والسلع التجارية التي شهدتها في بعض الأحيان. وقد جرى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر بسرعة احتواء حادثة توغل صغير داخل الحدود عندما احتجزت شرطة الحدود في تيمور – ليشتي في مقاطعة أوكوس عناصر دورية من سبعة جنود إندونيسيين وثلاثة مدنيين لمدة وجيزة. وقد أعيد جميعهم إلى الحدود بعد أن تبين أنه حصل سوء فهم لبروتوكولات زيارة الجانب عبر الحدود.

باء – دعم العملية الانتخابية

١٢ – أحرز تقدم صوب إنشاء الإطار القانوني والتنظيمي اللازم للانتخابات. فقوانين اللجنة الوطنية للانتخابات، والانتخابات البرلمانية، والانتخابات الرئاسية، اعتمدها البرلمان ودخلت حيز النفاذ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وينص قانون الانتخابات البرلمانية على أن تكون هناك امرأة من بين كل أربعة مرشحين في القوائم الحزبية. وتظل هذه القوانين الثلاثة نتاجا لحل وسط بين موقفي حزب الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية ذي الأغلبية وأحزاب المعارضة حتى وإن لم تكن قوانين اعتمدت بتوافق الآراء. وتم، حسبما يبدو، التغلب على المخاوف التي ظهرت في البداية وأثارت احتجاجات عدد من أحزاب المعارضة على قانون اللجنة الوطنية للانتخابات، وقانون البرلمان، حيث غيّر عدد من تلك الأحزاب ذاتها مواقفه السابقة من النقيض إلى النقيض مما قلل من نزعتها الصدامية. بيد أن البعض لا يزال ينتقد بند قانون اللجنة الوطنية للانتخابات الذي يضع الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات تحت سلطة وزارة إدارة شؤون الدولة. ويجري الرئيس مع الحكومة والأحزاب السياسية مشاورات واسعة النطاق بشأن مواعيد الانتخابات.

١٣ – وخلال جميع مراحل هذه العملية، أسدت البعثة المشورة وعقدت اجتماعات مع كبار قادة تيمور – ليشتي، والأحزاب السياسية وسائر الأطراف الفاعلة الرئيسية للتشجيع على التوصل إلى حلول توفيقية، والحث على التقدم بخطى حثيثة كي تلتزم جميع الأحزاب بإجراء الانتخابات في مواعيدها. وفي محاولة للمساعدة على كفالة أن تكون الانتخابات فرصة لجمع الشمل، وأن تساهم في رص صفوف شعب تيمور – ليشتي بدل شقها، تبذل البعثة أيضا مساعيها الحميدة لإقناع جميع الأطراف الفاعلة المعنية بضرورة أن تبدي التزامها العلني بنبذ العنف وتمسكها بالعمليتين الديمقراطية والقانونية.

١٤ – ومع أن القوانين الانتخابية الثلاثة دخلت الآن حيز النفاذ، لا تزال الحاجة قائمة إلى أن تضع اللجنة الوطنية للانتخابات وتقر النظم الداخلية ومدونات السلوك المكملة لتلك

القوانين بما يوفر للانتخابات إطارها القانوني الكامل. وثمة حاجة أيضا إلى اختيار موظفين لأمانة اللجنة يحظون بقبول الأحزاب السياسية، وإنشاء مكاتب لها وتزويدها بالدعم اللوجستي لتحويلها إلى هيئة إشراف فعالة. وقد تم في أواسط كانون الثاني/يناير تعيين أعضاء اللجنة البالغ عددهم ١٥ عضوا: يعيّن ثلاثة أشخاص منهم الرئيس، ويعيّن البرلمان الوطني ثلاثة آخرين، وثلاثة تعيّنهم الحكومة؛ وعضو تعيّنه السلطة القضائية، وآخر يعيّنه مكتب المدعي العام، وثالث يعيّنه مكتب المحامي العام؛ وعضو تعيّنه الكنيسة الكاثوليكية، وآخر لتمثيل الديانات الأخرى وثالث لتمثيل المنظمات النسائية. وهناك خمس نساء من بين هؤلاء الأعضاء الـ ١٥. وتلتزم البعثة، من خلال مستشاريها الانتخابيين، بتقديم المساعدة للجنة ودعم أعضائها الجدد.

١٥ - وقد شرعت الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات في تحديث سجل الناخبين وستواصل القيام بهذا العمل في جميع المقاطعات. بيد أن التسجيل الفعلي لأسماء الناخبين يجب أن تشرف عليه اللجنة وليس بالإمكان الشروع فيه ما لم يكتمل إنشاؤها. وقدمت البعثة ثمانية مستشارين للبرلمان والحكومة، فضلا عن ٤٣ موظفا إضافيا معظمهم في المقاطعات، لمساعدة المسؤولين في الأمانة التقنية في مجالات إعداد الدعم اللوجستي، وتدريب المسؤولين، وبرامج تثقيف الناخبين. ومما يمثل تحديا كبيرا لسلطات تيمور - ليشتي ومن ورائها البعثة، كفالة إشراك جميع الأحزاب السياسية وعموم الجمهور في العملية الانتخابية، وتدريب مندوبي الأحزاب، والقيام بحملات للتوعية المدنية وتثقيف الناخبين في الوقت المتبقي على موعد الانتخابات.

١٦ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم العملية الانتخابية من خلال مشاريع بناء القدرات الرامية إلى تطوير القدرة المؤسسية لهيئات إدارة الانتخابات. وقد أنشأت البعثة آلية للتنسيق المتكامل لزيادة الأخذ في إدارة الانتخابات بنهج ''الأمم المتحدة الواحدة'' مما يكفل تصدي البعثة وشركائها في فريق الأمم المتحدة القطري لجميع أبعاد العملية الانتخابية على نحو مترابط ومتسق. ويهدف هيكل التنسيق هذا إلى تأمين تدفق المعلومات، وإبلاغ الرسائل بصورة متسقة وتنسيق شؤون الإدارة مع التركيز بخاصة على الجوانب القانونية، والأمن، واللوجستيات، والإعلام والإرشاد، وعلى مسائل شاملة لعدة قطاعات كالمسألة الجنسانية، وحقوق الإنسان، والمشاركة العامة. وقد شجعت البعثة على إشراك المرأة في جميع جوانب العملية الانتخابية، وتعاونت في ذلك مع الشركاء المعنيين في فريق الأمم المتحدة القطري.

١٧ - وقد قام الفريق المستقل للتصديق على صحة الانتخابات (انظر S/2006/628، الفقرة ٥٤) بثلاث زيارات إلى تيمور - ليشتي وأصدر ثلاثة تقارير. وتتسم تعليقات الفريق

باعتمادها على المعايير الدولية للانتخابات ذات المصداقية وارتباطها بمجموعة مؤشرات حددها في تقريره الأول. وقدمت تقاريره التي عممتها البعثة على الأحزاب السياسية وعامة الناس، في جملة ما قدمت، ملاحظات بشأن التشريعات التي تم إقرارها تضمنت توصيات بإدخال تعديلات عليها. ومن المؤمل أن تتخذ سلطات تيمور - ليشتي خطوات لتنفيذ التوصيات الأساسية لفريق التصديق على صحة الانتخابات لضمان مصداقية العملية الانتخابية.

جيم - متابعة تقرير اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق

١٨ - عقب الطلب الذي قدمته حكومة تيمور - ليشتي، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، طلبتُ إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إنشاء لجنة خاصة مستقلة للتحقيق. وكُلفت اللجنة بتقصي الوقائع والملابسات المتصلة بالأحداث التي وقعت في ٢٨-٢٩ نيسان/أبريل وفي ٢٣-٢٥ أيار/مايو والأحداث أو المسائل ذات الصلة التي أسهمت في نشوب الأزمة، وبتوضيح المسؤولية عن تلك الأحداث. بالإضافة إلى ذلك، كُلفت اللجنة بالتوصية باتخاذ تدابير من أجل كفالة المساءلة عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المزعوم ارتكابها أثناء تلك الفترة، مع مراعاة أن حكومة تيمور - ليشتي تعتبر أن نظام العدالة الداخلي ينبغي أن يكون السبيل الأول للمساءلة. وقدم تقرير اللجنة في المقام الأول إليّ، (S/2006/822، المرفق) ومن ثم قُدم إلى البرلمان في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ووُزع بعد ذلك في البلد على نطاق واسع. واستعدت قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (البعثة) من الناحية السياسية لإصدار التقرير عن طريق تقديم معلومات وإيضاحات دقيقة عن ولاية اللجنة ومركز عملها للمؤسسات المعنية والأطراف المهتمة، وكذلك الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا للتوقعات التي انتشرت على نطاق واسع بإمكانية حدوث ردود فعل سلبية بعد إصدار التقرير، اتخذت البعثة وقوات الأمن الدولية الاستعدادات الأمنية اللازمة. كما حثت البعثة على الملأ، وبصورة غير علنية القيادة التيمورية، على اتخاذ إجراءات سريعة بناء على توصيات اللجنة، ولا سيما من قبل السلطة القضائية.

١٩ - وقبل إصدار التقرير وبعده، في ٥ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الرئيس ورئيس البرلمان الوطني ورئيس الوزراء بيانات عامة مشتركة، دعوا فيها إلى الالتزام، ولا سيما من قبل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بتحقيق السلام والاستقرار ووضع حد للعنف. كما أكدوا مجددا احترام استقلال السلطة القضائية ومسؤوليتها عن إجراء المزيد من التحقيقات والملاحقات القضائية، وأشاروا إلى أنه يتعين تقديم التوصيات الواردة في تقرير

اللجنة وذات الصلة بالسلطة التنفيذية إلى مجلس الوزراء. وكرر قادة تيمور – ليشتي على مسامع ممثلي الخاص إيمانهم بالحاجة إلى إقامة العدالة وعزمهم على اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب. وفي عرضها موقف القوات المسلحة التيمورية من تقرير اللجنة في مؤتمر صحفي يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أكدت قيادة هذه القوات مجددا على تعاونها مع نظام العدالة، وقدمت اعتذارها للشعب التيموري عما ارتكبته هذه القوات من جرائم وما أحدثته من خسائر أثناء الأزمة، في حين أصرّت كذلك على أن تقرير اللجنة لم يضع الأزمة في سياقها السياسي، واقترحت إنشاء لجنة تحقيق برلمانية تكميلية. وفي بيان مؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر أصدرته اللجنة المركزية للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة، تعرض فيه تحليلها لأسباب الأزمة، أشارت الجبهة إلى وجود أوجه قصور في تقرير اللجنة، وأعلنت أنه تجاهل الأسباب الحقيقية للأزمة وحقائق هامة. وأصرّت الجبهة على وجوب أن تأخذ العدالة مجراها.

٢٠ – وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أنشأ البرلمان لجنة برلمانية مخصصة تتألف من سبعة أعضاء، لتقوم، في جملة أمور، بدراسة تقرير اللجنة الخاصة المستقلة. وقدمت اللجنة البرلمانية ما توصلت إليه من نتائج لرئيس البرلمان في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وبعد النظر في ذلك التقرير، اتخذ البرلمان قرارا في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اعتمد، في جملة أمور، توصيات اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق والتوصيات الإضافية التي قدمتها اللجنة البرلمانية المخصصة. كما ذكر البرلمان في ذلك القرار أنه سيتخذ التدابير السياسية والتشريعية الملائمة لتنفيذ تلك التوصيات. وكلف البرلمان مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة بمتابعة تنفيذ التوصيات وبتقديم تقرير شهري. وأنشأ أيضا لجنة برلمانية للتحقيق من أجل تحديد ما لم يكن موضع تحقيق اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق من حقائق الأزمة وأسبابها. كما أوصي البرلمان، في جملة أمور، بقيام الأمم المتحدة بإجراء تحقيق من أجل إيضاح مشاركة مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في أحداث ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشكل كامل (انظر S/2006/628، الفقرة ٩).

٢١ – وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، وافق مجلس الوزراء على قرار يتعلق بتدابير تقديم المساعدة والتعويضات لضحايا الأزمة. ويجري إعداد مشروع مرسوم بقانون يضع نظام معاش خاص لعائلات أفراد قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والقوات المسلحة التيمورية الذين قضوا نحبهم أثناء خدمة الدولة والأفراد الذين أصبحوا معوقين بشكل دائم كنتيجة مباشرة للأزمة. طلبت الحكومة إلى عائلات المدنيين الذين لقوا حتفهم والمدنيين الذين أُصيبوا نتيجة للأزمة أو الذين تكبدوا خسائر في الممتلكات، التقدم بطلبات من أجل الحصول على الدعم المالي.

٢٢ - وكان يجري عدد من الإجراءات القضائية المتعلقة بأحداث الفترة نيسان/أبريل - أيار/مايو عام ٢٠٠٦، بدأ بعضها قبل إصدار تقرير اللجنة. فقد بدأت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ محاكمة وزير الداخلية السابق روجيريو لوباتو، المتهم بالاختلاس والاستخدام غير المشروع للأسلحة في الإخلال بالنظام العام، والقتل دون سبق الإصرار والشروع فيه، واتهم ثلاثة من المدعى عليهم معه بحيازة سلاح ناري دون ترخيص. وأُجلت المحاكمة فورا بسبب غياب أحد المدعى عليهم. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، زُعم قيام أشخاص مجهولين بإطلاق عدد من الرصاصات على منزل أحد الشهود الرئيسيين في المحاكمة. وردا على ذلك، اتخذت الشرطة التابعة للبعثة تدابير لحماية الشهود. واستؤنفت المحاكمة في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وسارت الإجراءات في ذلك اليوم والأيام التالية بسلاسة، على الرغم من وجود أكثر من ٨٠٠ متظاهر دعما للوزير السابق في اليوم الأول للمحاكمة. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أحالت محكمة ديلي المحلية ثلاثة من أفراد القوات المسلحة التيمورية وواحدا من ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي إلى الاحتجاز رهن المحاكمة فيما يتعلق بإطلاق النار على ضباط عزل من قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي يوم ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ مما أسفر عن مقتل ثمانية منهم وإصابة ٢٥ ضابطا آخرين واثنين من أفراد الشرطة التابعة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ولا يزال نائب لقائد المنطقة في قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي واثنان من ضباطها رهن الاحتجاز بانتظار المحاكمة بتهمة الحيازة غير المشروعة لأسلحة نارية، بينما أفرجت المحكمة إفراجا مشروطا عن مدني كان قد وضع مبدئيا في الحبس الاحتياطي بتهمة القتل، وأُمر بإثبات وجوده لدى الشرطة أسبوعيا ريثما تنعقد المحاكمة. ورصدت البعثة بصفة منتظمة الإجراءات القضائية، ووفرت الأمن حسب الحاجة. وظل رئيس الوزراء السابق ألكاتيري رهن التحقيق من قبل المدعي العام فيما يتعلق بتوزيع الأسلحة المزعوم، ولكن دون توجيه اتهامات إليه. كما يحقق مكتب المدعي العام مع عضو البرلمان، ليأندرو أيزاك، فيما يتعلق بالحيازة المزعومة لسلاح ناري وما يزعم من ضلوعه في المواجهة المسلحة في بيت قائد القوات المسلحة التيمورية يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٢٣ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، طلب المدعي العام المساعدة من الأمم المتحدة لتوظيف مدع عام دولي يكون نائبا للمدعي العام ويقود التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المتورطين في الحوادث التي ذكرتها اللجنة. وحددت السلطات التيمورية المعنية والبعثة بشكل مشترك مرشحا للمنصب، وتم تأمين التمويل اللازم من المانحين. كما واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل معا إلى جانب الشركاء الوطنيين والدوليين من أجل تعزيز نظام العدالة بمزيد من الموارد البشرية والمؤسسية.

٢٤ - وفي غضون ذلك، واصل مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة تحقيقه في أحداث الفترة نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٦. وإلى جانب المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، تولى المكتب دوره باعتباره مراقبا مستقلا لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق الخاصة المستقلة. ومن الأهداف الرئيسية لأنشطة الرصد هذه، كفالة ألا تجرى جهود المصالحة على حساب العدالة والمساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال الفترة نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٦.

دال - تعزيز حقوق الإنسان وإقامة العدل

٢٥ - عملت وحدة حقوق الإنسان وتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية التابعة للبعثة مع مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة من أجل رصد ومراقبة الحالة العامة لحقوق الإنسان. وركز هذا العمل بالدرجة الأولى على حقوق المحتجزين، على الرغم من أن الحق في التملك والسكن ظل من بين المسائل الرئيسية. وتُنفذ الأنشطة المتواصلة للبعثة، الهادفة إلى تعزيز قدرة مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة وكذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، بدعم من الشركاء المعنيين في منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون معهم. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا لبناء القدرات مدته ثلاث سنوات، على أن يبدأ التنفيذ عام ٢٠٠٧، وسيعزز المشروع من قدرة مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة على رصد حقوق الإنسان وحمايتها في أنحاء البلد، بما يشمل الفئات الضعيفة مثل المشردين داخليا والمرأة والطفل والمسنين. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم في المسائل الهامة المتعلقة بالأطفال، بما في ذلك في مجالات حفارة المجتمعات المحلية، وتعزيز الوحدة المعنية بالضعفاء، وقضاء الأحداث، حيث عملت فيه على نطاق واسع مع وزارة العدل، بما في ذلك في صياغة قانون الطفل وغيره من الصكوك التشريعية الهادفة إلى تعزيز الامتثال لاتفاقية حقوق الطفل.

٢٦ - ومكافحة الإفلات من العقاب مسألة تتجاوز نطاق عمل اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق. وأُحرز بعض التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب في قوة الشرطة عندما أُلقي القبض على أربعة من ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي غير العاملين خلال العنف اللاحق بعد الأزمة في ديلي؛ وهم الآن رهن الحبس الاحتياطي. وفي كانون الأول/ديسمبر، أدانت محكمة باوكاو المحلية ثلاثة من ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وأصدرت

أحكاما مع إيقاف التنفيذ في حق ضباط بتهمة إساءة معاملة أحد المحتجزين في أواخر عام ٢٠٠٤.

٢٧ - ولا تزال التحديات التي تواجه النظام القضائي، والمبينة في تقريري السابق (انظر S/2006/628، الفقرات ٨١-٨٨)، تؤدي إلى عرقلة أدائه الفعال. وفي الشهور الأخيرة، أحدثت الاعتقالات في ديلي على وجه الخصوص تراكما إضافيا للقضايا. وتعد قدرة النظام القضائي على التعامل دون تأخير مع عبء العمل المتراكم لديها والعدد المتزايد للقضايا محدودة، مما يتطلب منح الأولوية للجرائم الأكثر خطورة. وأطلقت السلطات القضائية سراح عدد كبير من المعتقلين المتهمين بجرائم أبسط بسبب القدرة المحدودة وأوجه النقص التقنية في تقديم ملفات القضايا. وتعمل البلاغات عن تخويف الشهود وعدم وجود آليات لحمايتهم على عرقلة عمليات الملاحقة القضائية بشكل متزايد. وساهمت هذه العوامل، مقترنة بنقص عام في فهم السكان للإجراءات القضائية، في تصور متزايد بوجود تسامح إزاء الإفلات من العقاب. وتعمل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع السلطات الوطنية من أجل التغلب على هذه الاختناقات ومن أجل تيسير بناء قدرة أطول مدى داخل مؤسسات النظام القضائي، بطرق من بينها برنامج دعم العدالة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إلا أن هذا البرنامج سيتطلب تمويلا إضافيا من المانحين إذا تقرر التوسع في أنشطته بقدر أكبر من أجل الاستجابة للاحتياجات المتطورة. وتعمل البعثة على توظيف أفراد مؤهلين من أجل البدء، بالتعاون مع السلطات التيمورية المعنية والمجتمع المدني، في الاستعراض القضائي الشامل المذكور في تقريري السابق (S/2006/628، الفقرة ٨٨).

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم البعثة بتوظيف خبراء من أجل إنشاء فريق للتحقيق في الجرائم الخطيرة، سيعمل مع المدعي العام لإتمام التحقيقات المعلقة في الجرائم الخطيرة المرتكبة عام ١٩٩٩، والتي بدأتها وحدة الجرائم الخطيرة السابقة. واستعدادا لذلك، تعاقدت البعثة مع على خمسة من الأخصائيين التيموريين من أجل استعادة سجلات وحدة الجرائم الخطيرة التي أُتلفت خلال أحداث العنف التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٦. وتم نشر تقرير لجنة الحقيقة والقبول والمصالحة في جميع المقاطعات من قبل الأمانة التقنية اللاحقة للجنة الحقيقة والقبول والمصالحة، والتي أنشأها الرئيس غوسماو في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وكرر الرئيس إعلان دعمه لعمل الأمانة التقنية وطلب إليها مواصلة عملها حتى يُنشئ البرلمان مؤسسة للمتابعة. كما واصلت اللجنة الثنائية لإندونيسيا وتيمور - ليشتي للحقيقة والصداقة عملها فيما يتصل بأحداث عام ١٩٩٩.

ثالثاً – استعادة واستتباب الأمن العام

ألف – الشرطة

٢٩ – أولت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي منذ البداية الأولوية لنشر شرطتها للعمل على استعادة واستتباب الأمن العام، ولا سيما في ديلي، باعتباره من المستلزمات الأساسية لتنفيذ العناصر الرئيسية الأخرى من ولاية البعثة، واستوعبت ٢٤ ضابط شرطة من بعثة الأمم المتحدة السابقة (مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي) كنواةٍ أولية لقوام شرطتها. وبعد ذلك، نُقل ضباط الشرطة الذين عملوا مع قوات الأمن الدولية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ابتداء بالضباط الأفراد ووحدات الشرطة المشكلة من برتغاليين وماليزيين، واستمراراً بأفراد الشرطة من أستراليا. وبموازاة ذلك، أُوفد المزيد من ضباط الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة إلى البعثة ليصبح لدى البعثة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ١ ٠٧٠ ضابطاً من ضباط الشرطة المتواجدين في الميدان، يوجد منهم ٤٢٧ ضابطاً في ثلاثة وحدات من وحدات الشرطة المشكلة من البرتغال وبنغلاديش وماليزيا. وكجزءٍ من برنامج البعثة لتعريف الضباط، وفرت وحدة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في البعثة وغيرها من شركاء الأمم المتحدة المعنيين التدريب لجميع ضباط الشرطة التابعين للأمم المتحدة والوافدين إلى البعثة بشأن الإطار الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستغلال والتحرش الجنسي.

٣٠ – ومع أن الحالة الأمنية العامة لا تزال هشة، فقد كان الاتجاه يشير باطراد إلى فترات طويلة من الهدوء وحالات قليلة لاندلاع العنف، ويعود ذلك جزئياً إلى تواجد متزايد لضباط شرطة البعثة وإلى ازدياد عددها في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء مناطق البلد، بما فيها مخيمات المشردين داخلياً، حيث يعملون مع نحو ٢٥٠ ضابطاً من شرطة تيمور – ليشتي الوطنية ممن تم التحقق من خلفياتهم، ويعتمدون، حسب الاقتضاء، على الدعم الوثيق من قوات الأمن الدولية. وقد تراجع معدل حوادث الاضطراب المدني في ديلي من عدد يتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠ حادثة يومياً في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، إلى ما بين ١٠ و ١٥ حادثة في تشرين الثاني/نوفمبر وحتى كانون الثاني/يناير. غير أنه من الضروري النظر إلى هذه المعدلات في ضوء فورات العنف الحادة التي اندلعت وقد تندلع في أي وقت، كما حدث مثلا عندما اضطرت شرطة البعثة إلى نزع فتيل ٤٩ حادثة اقتتال بالحجارة في يوم واحد صادف يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أو عندما سجلت حوادث العنف واقتتال الشوارع وحرق البيوت زيادة مفاجئة في ديلي يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير، فأودت بحياة أربعة أشخاص. وعموماً، فقد أحيلت منذ إنشاء البعثة في نهاية آب/أغسطس

٢٩٥ حالة إلى إدارة التحقيق الوطنية التابعة لشرطة تيمور ليشتي الوطنية، ومنها ٥٣ حالة قتل و ٣٧ محاولة قتل و ٢٦ حالة اعتداء خطير و ٤٥ حادثة حريق متعمد، و ١٠ حالات اغتصاب وحالتا اعتداء جنسي على القُصر. وكان من هذه الحالات ٢٥٦ حالة سجلت في ديلي و ٣٩ حالة سجلت في بقية أنحاء البلد. وقد أفضت هذه الحوادث إلى ٤٦ عملية احتجاز. ولم يستسلم لشرطة البعثة من أصل ٥٧ سجيناً هربوا من سجن بيكورا في ٣٠ آب/أغسطس، وكان منهم الميجور رينادو، سوى سجينين مدانين من هذه المجموعة أعيدا إلى السجن، بينما لا يزال باقي السجناء الهاربين الذين كانوا محتجزين في انتظار المحاكمة طلقاء ويشكلون مصدر قلق أمني خطير.

٣١ - وكما كانت عليه الحال منذ بداية الأزمة في أوائل عام ٢٠٠٦، فقد ظلت ديلي المركز الرئيسي لحوادث العنف، ويظل الأمن هشاً في مختلف المناطق المجاورة للمدينة. وتراجع، خلال فترة إعداد التقرير، العنف السابق والقائم بين شرق وغرب ديلي، الذي أسفر عن عدد من الوفيات والإصابات الخطيرة وحرق المنازل، وتورط فيه أحياناً أشخاص من مخيمات المشردين داخلياً ومن المناطق المجاورة. ومن جانب آخر، ازدادت أعمال العنف في أماكن محددة بين عصابات الشباب من المناطق المجاورة وأفراد مجموعات فن القتال، وانحصرت إلى حدٍ كبير في ديلي ولكن حدثت حوادث متفرقة في مناطق أخرى. وما زالت الحجارة والسواطير والسهام الحديدية تشكل الأسلحة الأكثر شيوعاً في هذه المعارك الدائرة بين العصابات، والتي تؤدي في بعض الحالات إلى وقوع ضحايا أو حدوث إصابات خطيرة. ومن الحوادث التي تثير قلقاً متزايداً حوادث قليلة استخدمت فيها الأسلحة النارية والقنابل اليدوية. ومع ذلك، فقد سجل المعدل الإجمالي للعنف انخفاضا في الأشهر الأخيرة يعزى جزئياً إلى زيادة مبادرات الحوار في ديلي وإلى الجهود المكثفة التي تبذلها البعثة لإسهام المجتمع المحلي في أعمال الشرطة، ولإقامة مراكز شرطة إضافية في المناطق المضطربة، ولإنشاء خط وطني مجاني مباشر للطوارئ، وقد يسرت جميعها زيادة استجابة الشرطة. بالإضافة إلى ذلك، فقد بذل كل من رئيس مجلس الوزراء، السيد راموس - هورتا وغيره من القادة المحليين وكذلك شرطة البعثة المزيد من الجهود الرامية إلى لقاء يجمع مجموعات فن القتال معاً للتوصل إلى حلٍ سلمي لخلافاتها، وتثبيط العنف والعمل نحو تحسين الوضع الأمني.

٣٢ - وخلال النصف الأول من فترة إعداد التقرير، ركزت شرطة البعثة ووحدات الشرطة المشكلة التابعة لها على استعادة واستتباب القانون والنظام في ديلي، ثم بعد ذلك، ومنذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، أُوفدت أعداد صغيرة من شرطة البعثة إلى ١٢ منطقة خارج ديلي، حيث عملوا في مواقع واحدة مع ضباط شرطة تيمور - ليشتي الوطنية الذين واصلوا العمل خلال فترة الأزمة بأكملها وبعدها. وقد زاد تواجد ضباط شرطة البعثة في جميع أنحاء البلد

من فهمهم للوضع الأمني في المناطق وأسهموا في الحد من تفاقم بعض الأوضاع المتوترة وتحولها إلى أعمال عنف، كما يتضح من منع اندلاع قتال واسع النطاق بين مجموعات فن القتال في موبيس في بداية كانون الثاني/يناير. ومن أجل تشجيع المجتمعات المحلية على التعاون وترويج فهم أفضل لمبادراتها وأنشطتها، قامت شرطة البعثة، بالتعاون مع مكتب الإعلام في البعثة، بنشر معلومات عن عمليات الشرطة عبر مؤتمرات صحفية وبرامج تبثها يومياً الإذاعة ويعرضها التلفزيون بانتظام. كما زودت شرطة البعثة بموظفين للعمل في مركز العمليات المشتركة وخلية التحليل المشتركة التابعين للبعثة.

٣٣ - والتوقيع على ''اتفاق استعادة واستتباب الأمن العام في تيمور - ليشتي وتقديم المساعدة لإصلاح وإعادة هيكلة وبناء الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزارة الداخلية'' بين حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أوضح الأدوار والمسؤوليات المناطة بشرطة البعثة وعلاقتها بكلٍ من شرطة تيمور ليشتي الوطنية ووزارة الداخلية. ووفقاً لما يستوجبه هذا الاتفاق، فقد بدأ إعداد تقييمٍ شامل لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية، بما في ذلك ١٣ منطقة من المناطق التي تتواجد فيها شرطة تيمور - ليشتي الوطنية، أي مقراتها الرئيسية والوحدات التابعة لها ووحداتها المتخصصة. وسيعتبر هذا التقييم أساساً لوضع خطة إصلاح وإعادة هيكلة وبناء، تشمل جميع الجوانب المتعلقة ببناء القدرات والتنمية المؤسسية لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية. ولضمان استدامة الخطة والملكية الوطنية التامة لها، فإنه من المقرر وضع الخطة بالتعاون الوثيق مع السلطات التيمورية. ومن المتوخى، عند هذه المرحلة، أن يتطلب استكمال إعادة التشكيل التام لشرطة تيمور الشرقية الوطنية كقوة شرطة فعالة فترةً تصل إلى خمس سنوات.

٣٤ - وبدعم من مكتب حقوق الإنسان والعدالة في فترة الانتقال التابع للبعثة ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة ومنظمات المجتمع المدني، وضعت شرطة البعثة عملية لفرز أفراد الشرطة الوطنية التيمورية. وحتى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، سجل ١ ٠٨٧ من ضباط الشرطة الوطنية المقيمين في ديلي البالغ عددهم ١ ٢٣٢ ضابطا للمشاركة في عملية الفرز. فرغ ٢٧٦ من ضباط الشرطة الوطنية من الدورة المؤقتة لمنح الشهادات التي تنظمها أكاديمية الشرطة، ولما لم تنته إلى علم البعثة أي مزاعم بحدوث أفعال إجرامية أو انتهاكات لحقوق الإنسان، فقد عادوا إلى الخدمة الفعلية دون أسلحة نارية بتوجيه من شرطة البعثة. وخلال عملية الفرز، تبين أن ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من التحقيقات بشأن ٣٤٢ ضابطا من ضباط الشرطة الوطنية. ولا يزال ضباط الشرطة الباقون المقيمون في ديلي يخضعون لعملية الفرز. وسيخضع لعملية الفرز في الشهور القادمة نحو ٢ ٠٠٠ ضابط نشروا في المقاطعات. واستجابة لطلب من الحكومة التيمورية، تم إيلاء الأولوية لفرز أفراد وحدة التدخل السريع

التابعين للشرطة لكفالة اشتراك الضباط الذين تم فرزهم وإعادة تدريبهم من هذه الوحدة مع وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة قبل إجراء الانتخابات. كما ستخضع وحدات متخصصة أخرى تابعة للشرطة الوطنية لفرز دقيق في المستقبل القريب، ومنها وحدة شرطة الحدود.

٣٥ - وفي بعض شرائح المجتمع التيموري، اعتبر الوضع الأمني المتقلب في ديلي عقبة يمكن أن تعيق إجراء انتخابات خالية من التهديد باستعمال العنف والتخويف، ولا سيما العنف الذي تستخدم فيه الأسلحة التي لا تزال مفقودة منذ اندلاع الأزمة. وتواصل شرطة البعثة وقوات الأمن الدولية بذل جهود مشتركة لتحديد أماكن هذه الأسلحة النارية واستردادها. واستعدادا لإجراء الانتخابات، وضعت شرطة البعثة خطة عمليات تهدف إلى كفالة التغطية الأمنية الضرورية في جميع أنحاء البلاد ابتداء من فترة الحملة الانتخابية وحتى الفترة التي تلي الانتخابات مباشرة. ويجري وضع وتنفيذ هذه الخطة الأمنية للانتخابات بتنسيق وثيق مع مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة والسلطات التيمورية، وبدعم تنفيذي من قوات الأمن الدولية حسب الضرورة. وتم تنسيق عملية نشر شرطة البعثة في المقاطعات الـ ١٣ بشكل وثيق مع عملية توزيع الموظفين الانتخابيين.

٣٦ - وفي رسالة مشتركة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر (S/2006/1022، المرفق)، طلب الرئيس غوسماو ورئيس الوزراء راموس هورتا ورئيس البرلمان الوطني غوتيريس تعزيز نشر شرطة البعثة بوحدة شرطة مشكلة إضافية بغية ''كفالة إجراء الانتخابات في بيئة آمنة وسلمية''، مقترحين أن تسهم البرتغال بوحدة أخرى. وإني أؤيد هذا الطلب. وإذا وافق المجلس، فإن وحدة الشرطة الإضافية تستطيع تعزيز قدرة البعثة على مواجهة التحديات الأمنية خلال فترة الانتخابات وما بعدها مباشرة، وخاصة في ديلي والمقاطعات المجاورة لها وهي إرميرا وأيلو وأينارو وليكيتشا ومانوفاهي، وبالتالي زيادة ثقة الناس بالطبيعة السلمية للانتخابات.

باء - القوات العسكرية

٣٧ - في اجتماع عُقد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أبلغت الحكومة البعثة وقوات الأمن الدولية، بعزمها على ''تطبيع'' عمليات القوات المسلحة التيمورية، وهو ما يبرره ما توصلت إليه اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق من عدم حدوث مجزرة زعم أن تلك القوات ارتكبتها. وأشار ممثلو البعثة في ذلك الاجتماع إلى استمرار التخوف من القوات المسلحة لدى بعض قطاعات المجتمع وإلى عدم تناول جميع استنتاجات لجنة التحقيق المتعلقة بتلك القوات. وحثوا على مواصلة عملية ''التطبيع'' بحذر وبتنسيق وثيق مع قوات الأمن الدولية

في البلاد. وتعهدت الحكومة بمشاطرة خطة عمل تحدد خطوات ''تطبيع'' عمليات القوات المسلحة. وتنتظر البعثة الحصول على الخطة. لكن منذ ذلك التاريخ، تزايد وجود أفراد القوات المسلحة في الأماكن العامة، بما في ذلك بالقرب من محكمة مقاطعة ديلي في ١٢ كانون الثاني/يناير خلال جلسة استماع تمهيدية بشأن عدد من جنود القوات المسلحة. كما وفروا الأمن الثابت أحيانا في مرافق حكومية وأحداث عامة. ويعتبر البعض من بين السكان أن وجود أفراد القوات المسلحة يثير الخوف في النفوس ويزيد من الشعور بانعدام الأمن.

٣٨ - وشرعت الحكومة، بدعم من البعثة، في إجراء استعراض شامل لقطاع الأمن، بما في ذلك القوات المسلحة ووزارة الدفاع والشرطة الوطنية ووزارة الداخلية. وعقد فريق عامل مشترك لإصلاح قطاع الأمن اجتماعاته الثلاثة الأولى في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وفي ١٩ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وخلال هذه الاجتماعات، التي ترأسها كل من نائب وزير الداخلية، والأمين الدائم لوزارة الدفاع، ونائب ممثلي الخاص لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون، تمت مناقشة الاختصاصات فضلا عن اقتراح إنشاء لجنة توجيهية مشتركة لتوجيه الفريق العامل. وكما ذكرته في تقريري المؤرخ ٨ آب/أغسطس (S/2006/628، الفقرة ٦٢)، فإن هذا الاستعراض سيتناول، في جملة أمور، المصاعب التي واجهها القطاع وأسهمت في اندلاع الأزمة خلال الفترة نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٦؛ والتوترات بين القوات المسلحة والشرطة الوطنية؛ والسبل التي يمكن بها تغيير العلاقة بين المؤسستين من علاقة تنافسية إلى علاقة تعاونية. ومن المتوقع أن يسهم تقييم البعثة الجاري للشرطة الوطنية ووزارة الدفاع، وخطط إعادة تشكيل الشرطة الوطنية وتعزيز وزارة الدفاع في استعراض قطاع الأمن. وفي إطار مساعدة الحكومة على إجراء هذا الاستعراض، الذي سيكون هدفه تيسير اتباع نهج شمولي في قطاع الأمن وتنسيق جهود الإصلاح في مجالي الشرطة والدفاع، ستحدد البعثة مستشارين، بالتعاون مع شركاء آخرين، لمساعدة الحكومة على تعزيز القدرة المؤسسية.

٣٩ - ويعمل ضباط الاتصال العسكري التابعون للبعثة، بالإضافة إلى استمرار وجودهم المحايد في المقاطعات الحدودية الثلاث وديلي، باعتبارهم موظفين رئيسيين في ملاك مركز العمليات المشتركة وخلية التحليل المشتركة للبعثة، فضلا عن المركز المشترك للعمليات اللوجستية. وعلاوة على ذلك، يعمل كبير ضباط الاتصال العسكري بصفته مستشارا عسكريا لممثلي الخاص، وينبغي له أن يكون ملما بالأحداث العسكرية والأحداث المتعلقة بالأمن في جميع أنحاء تيمور - ليشتي. وبالنظر إلى هذا، وإدراكا للحاجة إلى توحيد مستويات الاتصال والتعاون مع قوات الأمن الدولية وشرطة البعثة، قد تكون هناك حاجة

إلى نقل بعض ضباط الاتصال العسكري إلى باو كاو. ومن شأن هذا أن يمكن هؤلاء الضباط من القيام، إلى جانب شرطة البعثة، برصد الحالة في المقاطعات الشرقية في تيمور – ليشتي وتقديم معلومات محايدة وإسداء المشورة لممثلي الخاص في القضايا الأمنية المتصلة بتلك المقاطعات، وخاصة قبل الانتخابات وخلالها. وإضافة إلى ذلك، سيوفر ضباط الاتصال العسكري التابعون للبعثة القدرات اللازمة لدعم تنفيذ المهام في إطار منتدى التنسيق الثلاثي الأطراف والترتيب الفني العسكري (انظر الفقرتين ٤٠ و ٤١ أدناه).

٤٠ – وبمبادرة من الحكومة، سينشأ في المستقبل القريب منتدى تنسيقي ثلاثي الأطراف، بمشاركة الحكومة والبعثة وقوات الأمن الدولية، على أثر التوقيع على مذكرة تفاهم ديلي في ٢٦ كانون الثاني/يناير بين الحكومة التيمورية والأمم المتحدة وأستراليا بشأن تقديم المساعدة لتيمور – ليشتي. وفي إطار هذا الترتيب، سيعمل منتدى التنسيق الثلاثي الأطراف باعتباره آلية تهيئ للحكومة والبعثة وقوات الأمن الدولية وسيلة تقوم من خلالها بمناقشة القضايا ذات الصلة بتحقيق الاستقرار في البيئة الأمنية في تيمور – ليشتي، بما في ذلك العمليات الأمنية، وسيكفل التنسيق الكامل بين المشاركين، من خلال التشاور عن كثب وتقاسم المعلومات.

٤١ – وفي سياق التعاون والمساعدة المتوخيين في الفقرتين ٥ و ٧ من القرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦)، اقترحت الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على حكومة أستراليا، باعتبارها الدولة الرئيسية في قوات الأمن الدولية، ترتيبا فنيا يتعلق بالتعاون مع البعثة (''الترتيب الفني العسكري'') ومساعدتها في تعزيز الترتيبات الأمنية المؤقتة التي رأت النور من خلال تبادل الرسائل الذي تم بين إدارة عمليات حفظ السلام وأستراليا بتاريخ ٢٦ و ٢٩ أيار/مايو، وإضفاء الطابع الرسمي عليها. ورغم ما حظيت به هذه الترتيبات المؤقتة من تقدير، فإنها لم تشكل قدرة عسكرية مخصصة لتوفير الدعم الأمني اللازم للبعثة، كما وصفته في تقريري المؤرخ ٨ آب/أغسطس (S/2006/628، الفقرة ١١٧). وإني مسرور لأن الأمم المتحدة وأستراليا استطاعتا، بعد مفاوضات مكثفة، التوقيع على الترتيب الفني العسكري في ٢٥ كانون الثاني/يناير بنيويورك. وبموجب هذا الترتيب ستوفر أستراليا بموجبه سريتين مسلحتين، مزودتين بما يلزم من عناصر الدعم، لكفالة الحماية الكافية لمباني الأمم المتحدة وممتلكاتها فضلا عن توفير القدرة لشرطة البعثة على التدخل السريع.

٤٢ – وقبل وضع الترتيب الفني العسكري في صيغته النهائية، كانت قوات الأمن الدولية توفر دعما إسناديا مخصصا لشرطة البعثة، كما توفر الأمن الثابت في مرافق حكومية مختارة في ديلي وتعاملت مع حوادث أمنية خارج ديلي. وشرع في عقد اجتماعات أسبوعية منتظمة بين قيادة البعثة وقيادة قوات الأمن الدولية للحفاظ على التنسيق وكفالة تبادل المعلومات.

رابعا – دعم "الاتفاق"، والحكم الديمقراطي، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والإغاثة الإنسانية

ألف – تيسير عملية "الاتفاق"

٤٣ – إن الاتفاق بين تيمور ليشتي والمجتمع الدولي يتطلب إعادة توجيه خطة التنمية الوطنية الحالية والتمويل الخارجي، على النحو المطلوب، لمعالجة الأزمة وأسبابها. ويتمثل هدفه في كفالة أن تكّمل موارد ميزانية الحكومة وبرامج التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وتتسق معها. وفي أعقاب اجتماع دعا إليه رئيس الوزراء راموس – هورتا في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، حضره النائب الأول لرئيس الوزراء، ووزير إدارة الدولة، وريسك – نيلسون الذي كان الممثل الخاص بالنيابة، وممثلين عن البنك الدولي، تم الاتفاق على هيكلية الاتفاق، التي تتألف من لجنة مشتركة بين الوزارات للاتفاق، يرأسها النائب الأول لرئيس الوزراء وتدعمها أمانة عامة مؤلفة من ممثلين من المؤسسات الحكومية، بدعم من البعثة والبنك الدولي. وقد اتخذت الحكومة حاليا خطوات لتحديد الأولويات العاجلة الناشئة عن أزمة عام ٢٠٠٦، بما في ذلك الانتخابات، والمصالحة الوطنية؛ والسلامة والأمن؛ وتعزيز الاتصالات مع المجتمع المدني والمجتمع التيموري بشكل عام؛ والعدالة؛ وتقديم المساعدة الإنسانية والإسكان؛ وتحسين تنفيذ الميزانية وتنفيذ الخدمات الأساسية؛ وتوفير فرص العمل للشباب؛ واللامركزية؛ وإصلاح القطاع العام. واقترحت الحكومة إطارا زمنيا مدته ٢٤ شهرا. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع الأول الرفيع المستوى للاتفاق بين الحكومة والمجتمع الدولي في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٤٤ – وفي إطار نهج متكامل، تعاونت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي مع الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة لكي تركز البرامج المعنية على أولويات الاتفاق. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أعاد فريق الأمم المتحدة القطري في ديلي والمؤسسات المالية الدولية تحديد أولويات أنشطتها في ضوء الأزمة، في خمسة مجالات رئيسية هي: الخدمات الأساسية، والحكم؛ وتوليد الدخل المباشر والتنمية الاقتصادية؛ والأمن، وتسوية الصراعات والمصالحة؛ وتمكين الفئات المحرومة. واضطلع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، استنادا إلى ولايتهم وخبرتهم، بمسؤوليات محددة، أسفرت أيضا عن تعزيز علاقات العمل بين أعضاء أسرة الأمم المتحدة.

باء – تعزيز الحكم الديمقراطي

٤٥ – واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي دعم الحكومة والمؤسسات ذات الصلة والشركاء في التنمية في تعزيز التخفيف من حدة الفقر ووضع سياسات التنمية الاقتصادية، فضلا عن وضع استراتيجيات لدعم تعزيز النظام الديمقراطي. وقدمت أيضا مشورة مستقلة رفيعة المستوى إلى مؤسسات الدولة وكذلك إلى الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة وسائر شركاء التنمية لتوجيه الجهود الرامية إلى بناء القدرات الطويلة الأجل. وتراوحت جهود مستشاري البعثة بين تقديم دعم سياسي وقانوني للعملية الانتخابية والمساعدة في كفالة إدماج البعد الجنساني ونهج حقوق الإنسان في كافة أنشطة مؤسسات الدولة.

٤٦ – وكجزء من نهجها المتكامل، تعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وخاصة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتنسيق مع الشركاء على الصعيد الثنائي لدعم مشاريع بناء قدرات الحكومة الطويلة الأجل للهيئات السيادية الأربع. وبالإضافة إلى التركيز على تعزيز النظم المؤسسية، والمهارات والمواقف داخل كل هيئة سيادية، تسعى هذه المشاريع إلى التشجيع على إحداث توازن في السلطات وفصل السلطات على النحو الوارد في الدستور. ومن بين الأولويات المباشرة لهذه المشاريع استمرار تعزيز قطاع العدالة ومؤسسات الرقابة، بما في ذلك دعم مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، ومنظمات المجتمع المدني. وتم التوصل إلى اتفاقات بين حكومة تيمور – ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم الدعم التقني لتعزيز الشفافية وتدابير مكافحة الفساد، وذلك بدعم من الجهات المانحة.

٤٧ – وقدّم المكتب المعني بتعزيز المساواة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين، دورات تدريبية إلى زعماء المجتمع المحلي، ركزت على دور القيادات النسائية في مجالس القرى ودور مشايخ القرى في الحيلولة دون وقوع العنف المترلي. ومن خلال مشروع مشترك بين الحكومة والمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لتعزيز قيادة المرأة الريفية ومشاركتها في بناء الأمة، أجريت سلسلة من الحوارات بين القيادات النسائية الوطنية، وممثلين من المكتب المعني بتعزيز المساواة ووزارات الحكومة، وعضوات البرلمان وممثلات في مجالس القرى، تهدف إلى تعزيز الصلات بين القيادات النسائية الوطنية والمحلية فضلا عن توفير هياكل الدعم المجتمعية للمرأة.

جيم – التنمية الاقتصادية – الاجتماعية

٤٨ – لا تزال أغلبية السكان في تيمور – ليشتي تعاني من الفقر والحرمان الشديد، إذ يعيش خمس السكان على أقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم. وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ٣٦٠ دولارا أمريكيا في عام ٢٠٠٥، واحتلت تيمور – ليشتي المرتبة ١٤٢ من أصل البلدان الـ ١٧٧ التي شملها تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦. وأدت البطالة إلى تفاقم التوترات الاجتماعية (وخاصة بالنسبة للشباب) والافتقار إلى الفرص بشكل عام، وخاصة في العاصمة. وتلتزم الحكومة التزاما واضحا بوضع سياسات لصالح الفقراء، وخصص حاليا ما يقارب ٣٤ في المائة من إجمالي ميزانية الدولة للخدمات العامة. إلا أن هذا الأمر لم يسفر عن النتائج الإنمائية المرجوة، ويعود سبب ذلك في جزء منه إلى ضعف القدرات المؤسسية والبشرية في الوزارات المختصة وانخفاض تنفيذ الميزانية. ويقوم عدد من الشركاء على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف بتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية في مجال تنفيذ الميزانية.

٤٩ – وبدعم تقني ومالي من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أطلقت الحكومة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر موقع تيمور – ليشتي للمعلومات الإنمائية (Timor-Leste DevInfo) بوصفه الشبكة الوطنية لرصد أوجه التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بالإضافة إلى ذلك، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية معا في مجال تقييم الفقر، ومستويات المعيشة، واستراتيجية توظيف وطنية تركز على بطالة الشباب، التي تعد شاغلا رئيسيا وأحد المجالات الرئيسية من ''الاتفاق''. والعمل جار في مشروع مشترك بين الحكومة والمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإقامة خمسة جسور في المناطق الزراعية ذات الإمكانات الغنية في المنطقة الشرقية من البلد. واستمرت منظمة العمل الدولية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنفيذ مبادرة إنشاء الوظائف، بما في ذلك مهارات التدريب وخلق فرص عمل قصيرة الأجل بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية والتخفيف من حدة الصراع.

دال – الإغاثة الإنسانية

٥٠ – لا تزال حالة المشردين داخليا تهيمن على جدول الأعمال الإنساني، إذ لا يزال قرابة ١٥٠ ٠٠٠ شخص ممن شُرِّدوا أصلا نتيجة أعمال العنف في الفترة نيسان/أبريل – أيار/مايو ٢٠٠٦ يعيشون في مخيمات ومع مجتمعات محلية تستضيفهم في المناطق. واتخذت الحكومة خطوات هامة لمعالجة هذا التحدي ولتنسيق المساعدة الدولية. وتقدم عدة وكالات للأمم

المتحدة، بما فيها برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، مع منظمات غير حكومية دولية، مساعدات غذائية، وتوفر الحماية، والملجأ، وإدارة المخيمات وتنسيقها، والماء والخدمات الصحية، والتعليم والتدخلات الصحية في حالات الطوارئ. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية الدعم لإنشاء أنشطة لتوفير سبل الرزق وبرامج المال لقاء العمل، وخاصة تلك التي تستهدف المناطق المجاورة لديلي التي تأثرت بالأزمة. وأجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا دراسات استطلاعية لتقييم البيوت المتضررة وذلك لوضع خطط أفضل في مرحلة التأهيل والتعمير. وقامت وزارة العمل وإعادة الإدماج في المجتمع ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بتنسيق المساعدة البشرية.

٥١ - وفي أول تشرين الثاني/نوفمبر، اشترك رئيس الوزراء وممثلي الخاص عندئذ في رئاسة معتكف وطني عن حالة المشردين داخليا، مما أسفر عن توافق عام في الآراء بين الوزراء، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل زيادة الجهود الرامية إلى مساعدة المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم في ديلي أو لإعادة توطينهم في مناطق مناسبة أخرى. ونتيجة لذلك، وضعت خطة لإيجاد حلول دائمة للتشرد الداخلي تساعد على العودة وإعادة الإدماج. ومع ذلك، وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان هناك ٠٠٠ ١٠٠ شخص لا يزالون مشردين، وإن كان عددهم يتغير من يوم لآخر. وفي حين كان المشردون داخليا موزعين توزيعا منتظما تقريبا في حزيران/يونيه بين ديلي والمناطق، حدث تحول من ديلي إلى المناطق، وأصبح عدد الأشخاص الباقين في المخيمات في ديلي يقدر بنحو ٠٠٠ ٢٩ شخص بينما كان الآخرون يقيمون مع عائلات مضيفة في المناطق وفي مخيمات المشردين داخليا في بوكو. وأدى حلول موسم الأمطار في كانون الأول/ديسمبر إلى تفاقم الأوضاع في مخيمات المشردين داخليا. وساعد المجتمع الدولي الحكومة في تحديد أماكن لملاجئ بديلة وفي إنشاء تلك الملاجئ للمشردين داخليا ممن لا يزالون يقيمون في مخيمات تتعرض لمخاطر شديدة. وسوف ينتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، التوزيع العام للأغذية على المشردين داخليا ممن يقيمون في منطقة ديلي وسيستعاض عنه بمساعدات غذائية توزع على أساس تقدير يجري لهشاشة الأوضاع. وسوف يستمر في المناطق توزيع الأغذية الموجه.

٥٢ - ومن المرجح أن تستمر أزمة المشردين داخليا لبعض الوقت بسبب عدد من العوامل الأساسية. فقد دمر أكثر من ٢٠٠ ٢ منزل وأصيب أكثر من ٦٠٠ ١ منزل بأضرار. ويعني هذا أن أكثر من ٠٠٠ ٢٠ شخص سيظلون دون بيوت يعودون إليها. وقد صممت الحكومة خططا لملاجئ انتقالية للأسر المعيشية التي دمرت منازلها وسوف تساعد بتوفير مواد

البناء للمنازل التي أصيبت بأضرار. غير أن خطط البناء الحالية تتناول نسبة مئوية ضئيلة فقط من الاحتياجات اللازمة من الملاجئ، كما أن القضايا المعقدة المتعلقة بالأراضي والملكية تؤدي إلى تعقيد العودة وإعادة الإدماج، وكذلك الحال بالنسبة للتحقق من المطالبات المتعلقة بالتعويضات. وعلاوة على ذلك، ولحين إيجاد تسوية للأسباب الكامنة وراء حالة انعدام الأمن والأزمة السياسية، فإن احتمال التوصل إلى حلول دائمة لا يزال غير مؤكد بالنظر إلى استمرار الخوف الفعلي بين المشردين داخليا إزاء حالة الأمن في مناطق العودة.

٥٣ - وقد أطلق نداء موحد في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ من أجل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والاحتياجات القائمة المتصلة بتوفير الحماية لمدة ستة أشهر بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويتضمن النداء ٣١ مشروعا تبلغ قيمتها ١٦,٦ مليون دولار للمساعدة الإنسانية لأشد الفئات ضعفا، مع التركيز بوجه خاص على السكان المشردين والمجتمعات المحلية المضيفة، والأطفال، والنساء، والشباب، فضلا عن تسهيل العودة وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، بما في ذلك تسهيلها عن طريق الأنشطة الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للمصالحة والتعايش السلمي. وتركز المشاريع المقترحة في النداء الموحد بوجه خاص على المناطق التي يوجد بها حاليا معظم الأشخاص المتضررين. وفي الوقت نفسه، سيدعم النداء الموحد الانتقال في وقت مبكر إلى أنشطة الإنعاش وإعادة التأهيل.

خامسا - مسائل الدعم

٥٤ - عندما أنشئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، استوعبت العدد المحدود من الموظفين المتبقين في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، وما تبقى من مرافق ومعدات عتيقة. وخلال الأشهر الأربعة التي تلت ذلك، ومع إعطاء أولوية متقدمة لقيام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بنشر الشرطة من أجل السيطرة على المهام الرئيسية للنظام العام في ديلي، ركزت إدارة تلك البعثة بصفة أولية وأساسية على تيسير ودعم نشر الشرطة التابعة للبعثة ونقل موظفي المساعدة الانتخابية إلى المناطق الموجودة خارج ديلي، استعدادا لعمليات المساندة الانتخابية. وكان أحد العناصر الأساسية لهذه المساندة هو إنشاء أربعة مراكز دعم إقليمية في بوكو، وماليانا، وسواي، وإيويكوس، يتوقع لها أن تعمل في أوائل عام ٢٠٠٧. وقد بدأ في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وصول الشحنات الأولى من المعدات الجديدة، وبخاصة المعدات المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والسيارات.

٥٥ - وفي غضون ذلك، عملت إدارة البعثة على إعادة إنشاء البنية الأساسية اللازمة للعمل في كافة أنحاء منطقة عملها، نظرا لأن المنشآت الثابتة لبعثات الأمم المتحدة السابقة كانت قد

انتقلت ملكيتها بالفعل إلى الحكومة. وقد جاء رد فعل الحكومة إيجابيا وسريعا فيما يتعلق برد المرافق اللازمة إلى البعثة مرة أخرى، إلا أن معظمها يحتاج إلى إصلاح. وكانت إحدى المهام الرئيسية الأخرى هي تعيين الموظفين الوطنيين والدوليين الإضافيين اللازمين للبعثة، وخاصة بالنظر إلى نطاق الخبرات اللازم في المجالات المتخصصة.

سادسا – الجوانب المالية

٥٦ – أذنت الجمعية العامة لي بقرارها ٢٤٩/٦١، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بالدخول في التزامات تتعلق بالبعثة بمبلغ ١٧٠,٢ مليون دولار خلال الفترة من ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧. ويجري حاليا إعداد الميزانية الكاملة للبعثة للفترة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وسوف تقدم إلى الجمعية العامة لنظرها خلال الجزء الأول من دورتها الحادية والستين المستأنفة. وفي القرار نفسه قررت الجمعية العامة تقسيم مبلغ ١٧٠,٢ مليون دولار المعتمد لغرض نشر البعثة. وريثما يتم إبلاغ الدول الأعضاء بالمبالغ المستحقة على كل منها وتلقي المبالغ المستحقة، يجري تمويل البعثة من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام. وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بلغ إجمالي الاشتراكات غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٢ ٢١١,٣ مليون دولار.

سابعا – الملاحظات والتوصيات

٥٧ – شهدت الحالة العامة في تيمور- ليشتي تحسنا رغم أن الوضع الأمني في البلد لا يزال مضطربا، ولا يزال المناخ السياسي غير محدد المعالم. وهدأت التوترات السياسية إلى حد ما بفضل الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها القيادة التيمورية باتجاه الحوار والمصالحة. ومن المهم مواصلة هذه الجهود وتعميقها حتى يمكن، من خلال السياسات الفعالة، مواجهة الأسباب الكامنة وراء الأزمة بشكل كامل على المدى الطويل. وستكون نزاهة الحملة الانتخابية، وإجراء الانتخابات نفسها، وعملية تشكيل الحكومة، وكذلك عودة المشردين داخليا وإعادة توطينهم، من المؤشرات الهامة على مدى ما أسفر عنه الحوار السياسي الحالي من مصالحة فعلية.

٥٨– ولا يزال القطاع القضائي، الذي يمثل عنصرا رئيسيا في سيادة القانون، ضعيفا في عدد من المجالات، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (البعثة) على أتم الاستعداد، إلى جانب العديد من الشركاء في المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، لتقديم المساعدة في تعزيز هذا القطاع. ومن المأمول أن يؤدي تعاون البعثة المتواصل مع الحكومة في المضي قدما بإجراء استعراض وتحليل مستقلين شاملين لقطاع العدل إلى وضع خطة استراتيجية

شاملة لتوجيه المزيد من الجهود. وستسهم المتابعة الموضوعية لتوصيات اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق، التي بدأت مؤخرا، إسهاما كبيرا في زيادة الثقة في سيادة القانون في البلد. وسيكون استمرار الالتزام الكامل لجميع العناصر الفاعلة في تيمور - ليشتي على الصعيدين الحكومي والشعبي، بكفالة السعي لتحقيق العدالة، أمرا ذا أهمية حاسمة في النجاح في مكافحة الإفلات من العقاب.

٥٩- وفي قطاع الأمن، أُحرز تقدم بوجه خاص في فرز ضباط الشرطة التيمورية تمهيدا لانضمامهم إلى الخدمة في قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي؛ وعاد أكثر من ٢٠٠ منهم بالفعل إلى تأدية مهامهم إلى جانب زملائهم من أفراد الشرطة التابعة للبعثة. إلا أن عملية الفرز والتقييم الشامل اللذين أجريا لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي كشفا كذلك عن صعوبات ونقاط ضعف خطيرة سيكون من الضروري علاجها في سياق خطة الإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة البناء التي يجري صياغتها. وقد برّأت اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق القوات المسلحة التيمورية من أخطر ادعاء وجه إليها، وهو ارتكاب مجزرة في تاسي تولو يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل، وجرى تقديم عدد من جنود القوات المسلحة التيمورية إلى المحاكمة فيما يتعلق بجرائم مزعومة ارتُكبت خلال الأزمة. غير أنه لا يزال يتعين تناول بعض الاستنتاجات والتوصيات الأخرى الواردة في تقرير اللجنة والمتعلقة بالقوات المسلحة التيمورية وقوة الشرطة الوطنية لتيمور — ليشتي.

٦٠- وعلى نحو ما أبرز تقريري السابق، فإن القوات المسلحة التيمورية واجهت تحديات جمة حتى قبل الأزمة، يتعين التصدي لها بشكل شمولي في الاستعراض الشامل لقطاع الأمن، إلى جانب التحديات التي تواجه قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. ومن المأمول أن يساعد هذا الاستعراض، مع تقديم البعثة المساعدة للحكومة في إجرائه، في حل مشاكل القطاع التي طال أمدها، وفي استعادة ثقة الجمهور والثقة الدولية في المؤسسات الأمنية، وفي إقامة علاقة أكثر تعاونا بين قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والقوات المسلحة التيمورية.

٦١- وبينما لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله، فقد حققت البعثة تقدما ملحوظا باتجاه تنفيذ المهام المكلفة بها والمتعلقة بإنفاذ القانون في المرحلة الانتقالية، وإصلاح الشرطة، والانتخابات، والمساعي الحميدة، من خلال عملها بالتعاون مع الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. واتبعت البعثة نهجا متكاملا، جمعت فيه بعثة حفظ السلام وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل تنسيق الأنشطة في المجالات الصادر بها تكليفات ذات أولوية، بغية تحقيق أثر ونتائج أكبر لصالح حكومة تيمور - ليشتي وشعبها. وفي نفس الوقت، ومن أجل تلبية الاحتياجات المتزامنة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لتيمور - ليشتي بطريقة

تتسم بالكفاءة، تعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بأسلوب تكاملي، حيث تركز البعثة بالدرجة الأولى على التحديات الملحة في المجالات الصادر بها تكليفات ذات أولوية، ويركز الفريق القطري بقدر أكبر على التحديات المتوسطة إلى الطويلة الأجل، بالإضافة إلى التعامل مع المسائل الإنسانية الملحة.

٦٢- ومن ناحية أخرى، واجهت البعثة كذلك عددا من العقبات والتحديات. إذ لا تزال بعض أقسام البعثة لا تحظى بالملاك الوظيفي الكافي، ريثما يتم تعيين موظفين مؤهلين يتمتعون بالخبرات اللازمة في مجالات متخصصة. وبانتظار الطاقم الكامل من الموظفين، يتواصل العمل في بعض المهام الصادر بها تكليف - ولاسيما المتعلقة بدعم قطاعي القضاء والأمن وكذلك التحقيق في الجرائم الخطيرة - ببطء أكبر من المتوقع. وبوصول الموظفين الرئيسيين الإضافيين، من المتوقع التعجيل بإحراز تقدم في هذه المجالات.

٦٣- ومن رأيي، أن تمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا سيرسل إشارة هامة باستعداد مجلس الأمن لمواصلة الوفاء بالتزامه تجاه تيمور - ليشتي. ومن المقدر عدم توخي تغييرات جذرية في ولاية البعثة إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوشيكة. إلا أنه بغية تعزيز الأمن من أجل العملية الانتخابية التي تتسم بأهمية حاسمة، فإني أدعم طلب الحكومة بنشر وحدة إضافية من وحدات الشرطة المشكلة. وستتخذ هذه الوحدة من ديلي مقرا لها من أجل دعم وحدات الشرطة المشكلة الموجودة، ولتستجيب على وجه الخصوص للحوادث الممكنة التي قد تنشأ في المقاطعات الغربية الملاصقة للعاصمة، والتي قد يتوقع حدوث اضطرابات فيها، ولا سيما خلال الفترتين السابقة واللاحقة للانتخابات.

٦٤- وبعد إجراء الانتخابات، أعتزم تقديم تقرير إلى مجلس الأمن، وتوصيات بأية تعديلات ممكنة في ولاية البعثة وقوامها. وعلى نحو ما أشرت في تقريري السابق، يمكن بعد الانتخابات إجراء سحب تدريجي لما يقرب من ٦٠٠ ضابط شرطة، وتقليص قوام وحدات الشرطة المشكلة إلى وحدة واحدة مؤلفة من ١٤٠ فردا. وسيتعين النظر بحذر في سرعة إجراء هذا التقليص عن طريق تقييم يجرى بعد الانتخابات. وإلى أن يعاد تشكيل قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وتطويرها بشكل كامل، سيكون من المهم الإبقاء على عدد كاف من أفراد الشرطة التابعة للبعثة، ومواصلة دعم البعثة لقطاعي الأمن وسيادة القانون.

٦٥- ولكي تكون الجهود المبذولة في مجالي السياسة وقطاع الأمن جهودا مستدامة على المدى الطويل، يتعين أن تتمتع بالملكية والقبول الكاملين لدى أصحاب المصلحة التيموريين. كما يتعين تعزيزها بتقدم ومكاسب ملموسة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا لحصول تيمور - ليشتي حاليا على عائدات كبيرة من صادرات النفط والغاز، فسيكون بناء

القدرات وتعزيز تنفيذ الميزانية من الأمور الجوهرية لوضع أسس النمو المستدام. إلا أنه في الوقت الحاضر، لا يزال التحدي الإنساني يفوق قدرة الحكومة، ولذلك أرحب بالنداء الموحد الجديد الذي يشمل الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٧. وكانت الجهات الدولية المانحة كريمة في دعم المساعدة الإنسانية المقدمة إلى تيمور - ليشتي في عام ٢٠٠٦. ومن المأمول أن ينظر المانحون في المساهمة استجابة لنداء ٢٠٠٧ بنفس القدر من الكرم.

٦٦- وختاما، أود الإعراب عن تقديري لممثلي الخاص، أتول كهاري، وممثلي الخاص السابق سوكيهيرو هاسيغاوا، لقيادتهما البعثة، وكذلك لجميع رجال ونساء البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لجهودهم المتفانية في الاضطلاع بالولاية التي عهد بها مجلس الأمن إلى البعثة.